

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة مساهمي شركة الياه للاتصالات الفضائية ش.م.ع

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لشركة الياه للاتصالات الفضائية ش.م.ع («الشركة») وشركاتها التابعة («المجموعة»)، التي تتألف من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2022، والبيانات الموحدة للأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تُعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2022، وعن أداؤها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتنفيذ تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق والمتطلبات ذات الصلة من معايير تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة الصادرة بموجب قرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم (88) لسنة 2021 في دولة الإمارات المتحدة (معايير التدقيق الصادرة من جهاز أبوظبي للمحاسبة). قمنا بتوضيح مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير في فقرة «مسؤولية مدققي الحسابات» في تقريرنا. إننا نتمتع باستقلالية عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (التي تتضمن معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات أخلاقيات المهنة والاستقلالية الصادرة من جهاز أبوظبي للمحاسبة والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. هذا ونعقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي الأمور التي نراها، وفقاً لأحكامنا المهنية، أكثر الأمور أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا وأثناء تكوين رأينا حول البيانات المالية الموحدة بشكل مجمل، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

الاعتراف بالإيرادات

راجع الإيضاح رقم 5 حول البيانات المالية الموحدة.

أمر التدقيق الرئيسي

يعتبر الاعتراف بالإيرادات أحد أمور التدقيق الرئيسية وذلك بسبب:

- الأحكام والتفويضات المستخدمة في تحديد العناصر الإيجابية وغير الإيجابية والإيجار والاعتراف بالإيرادات وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛
 - الاعتماد على العديد من أنظمة وأدوات تكنولوجيا المعلومات المعقدة المستخدمة في بدء معاملات إيرادات حلول البيانات والتنقل والترخيص بها ومعالجتها وتسجيلها؛
 - حجم المعاملات؛ و
 - يعتبر تطبيق معايير الاعتراف بالإيرادات أمر معقد وينطوي على ممارسة مجموعة من الأحكام والتفويضات الرئيسية بشأن تحديد التزامات الأداء المنصوص عليها في عقود المجموعة مع الكثير من عملائها، وتحديد توقيت الوفاء بتلك الالتزامات.
- حدثنا أيضاً مخاطر تجاوزات الإدارة الناتجة عن إجراء تعديلات يدوية غير مناسبة على القيود اليومية فيما يتعلق بالإيرادات حيث تشكل الإيرادات مؤشر أداء رئيسي بالنسبة لأداء الإدارة والمجموعة.

كيف تناول تدقيقنا أمر التدقيق الرئيسي

تضمنت إجراءاتنا من بين أمور أخرى، ما يلي:

- أجرينا مناقشات مع الإدارة بشأن التحليل المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتم فحص عينة من العقود التي ينتج عنها إيرادات والتحقق من أنه تم احتساب معاملات الإيرادات ذات الصلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الصلة؛
- فهم عمليات الإيرادات الهامة ومراجعتها لتحديد الأنظمة والتطبيقات وضوابط تكنولوجيا المعلومات والضوابط الرقابية اليدوية الرئيسية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات؛
- قمنا بتقييم التصميم والتطبيق واختبار فعالية عمل الضوابط الرقابية اليدوية والأنظمة الرقابية لدى المجموعة والمتعلقة بإعداد ومعالجة وتسجيل معاملات الإيرادات. وفي سبيل ذلك، قمنا بالاستعانة بمختصين لدينا في تقنية المعلومات للمساعدة في التدقيق على بيئة تقنية المعلومات العامة والضوابط الرقابية الرئيسية الخاصة بتطبيقات تقنية المعلومات وأدوات الدعم ذات الصلة، بما في ذلك الضوابط الرقابية المتعلقة بالواجهة بين أنظمة تقنية المعلومات المختلفة؛
- قمنا بفحص عينة من الإيرادات المعترف بها خلال السنة للتحقق من مدى مطابقتها للترتيبات التعاقدية ذات الصلة؛
- قمنا بفحص التسويات بين دفاتر الأستاذ العام وأنظمة تقنية المعلومات فيما يخص كافة مصادر الإيرادات الرئيسية؛
- قمنا بإجراء مراجعة تحليلية وإجراءات تحليلية موضوعية بشأن مصادر الإيرادات الرئيسية؛
- قمنا بتقييم عينة العناصر الإيجابية وغير الإيجابية الواردة في عقود البنية التحتية وفقاً للمعايير 15 و16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛
- قمنا بفحص عينة من الأدلة الداعمة للقيود اليومية اليدوية المقيدة في حسابات الإيرادات.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

راجع الإيضاحين رقم 3 و18 حول البيانات المالية الموحدة.

أمر التدقيق الرئيسي

كيف تناول تدقيقنا أمر التدقيق الرئيسي

- تضمنت إجراءاتنا من بين أمور أخرى، ما يلي:
- بلغت القيمة الدفترية للموجودات غير المالية للمجموعة 1.229 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2022، وهو ما يمثل 61٪ من إجمالي موجودات المجموعة كما في ذلك التاريخ.
 - تعتبر المجموعة أن الموجودات غير المالية المتعلقة بقطاعات الإيرادات الرئيسية (وهي البنية التحتية وحلول البيانات والتنقل) والاستثمارات المحتسبة وفقاً لحقوق الملكية وحدات منفصلة منتجة للنقد. وبالتالي، في حال وجود أسباب لتقييم انخفاض قيمة أي من الوحدات المنتجة للنقد وفقاً للمعايير المحاسبية ذات الصلة، تقوم المجموعة بهذا التقييم وفقاً للوحدة المنتجة للنقد. تأخذ هذه التقييمات في الاعتبار إمكانية استرداد هذه الموجودات من خلال مقارنة قيمها العادلة المقدره مع قيمها الدفترية.
 - قد تتأثر القيمة العادلة المقدره للموجودات غير المالية بأحداث قد تخضع أو لا تخضع لسيطرة المجموعة. تعتمد القيمة القابلة للاسترداد أيضاً على الأعمار الاقتصادية الإنتاجية المتبقية للموجودات غير المالية، وخاصة الأعمار الصناعية. يتم تحديد تقديرات القيم العادلة من خلال توقع التدفقات النقدية للوحدات المنتجة للنقد، مخصومة بمعدل مناسب، باستخدام افتراضات مختلفة، والتي تنطوي على أحكام جوهرية.
 - نظراً لأهمية هذه الموجودات غير المالية والمستوى الكبير من التقديرات والأحكام المطبقة لتقييم إمكانية استردادها، يمثل انخفاض قيمة الموجودات غير المالية أحد أمور التدقيق الرئيسية.
 - قمنا بتقييم مدى كفاية الانخفاضات في القيمة المعترف بها خلال السنة؛
 - قمنا بالتحقق من مدى معقولية تقديرات المجموعة من خلال إجراء مراجعة بأثر رجعي لتقديراتها التي تم وضعها في الفترة السابقة؛ و
 - قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة وفقاً لإطار التقارير المالية ذات الصلة.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى على تقرير مجلس الإدارة الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات حولها. حصلنا على تقرير مجلس الإدارة، قبل تاريخ تقرير مدققي الحسابات ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي عقب تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات.

لا يشتمل رأينا حول البيانات المالية الموحدة على المعلومات الأخرى، كما أننا لا نُعبر عن أية استنتاجات تدقيقية بشأن هذه المعلومات.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة مادية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء عملية التدقيق، أو ما إذا كانت تشوبها أخطاء مادية. في حال خلصنا إلى وجود خطأ مادي في المعلومات الأخرى، بناءً على الأعمال التي قمنا بها، فإننا ملزمون بالإبلاغ عن هذا الأمر. لم يسترعب انتباهنا أي أمر يستدعي الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

عندما نطلع على باقي أقسام التقرير السنوي، وفي حال خلصنا إلى وجود خطأ مادي فيها، فإننا ملزمون بإبلاغ مسؤولي الحوكمة عن هذا الأمر واتخاذ الإجراءات المناسبة وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين (تابع)

إلى السادة مساهمي شركة الياه للاتصالات الفضائية ش.م.ع.

مسؤولية الإدارة ومسؤولي الحوكمة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وإعدادها بما يتوافق مع الأحكام ذات الصلة من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021 والأحكام ذات الصلة من القانون رقم (1) لسنة 2017 (وتعديلاته)، بشأن النظام المالي لحكومة أبوظبي والتوجيهات الصادرة عن دائرة المالية والأحكام ذات الصلة من القوانين واللوائح وعن الرقابة الداخلية التي ترضي الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية الموحدة بحيث تكون خالية من الأخطاء المادية، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ غير المقصود.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ المشروع المستمر والإفصاح، حيثما يكون مناسباً، وعن الأمور المتعلقة بمبدأ المشروع المستمر واستخدام مبدأ المشروع المستمر كأساس للمحاسبة، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل فعلي غير ذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء المادية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ غير المقصود، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ومعايير التدقيق الصادرة عن جهاز أبوظبي للمحاسبة سوف تكشف دائماً أي خطأ مادي عند وجوده. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ غير المقصود وتعتبر هذه الأخطاء مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ومعايير التدقيق الصادرة عن جهاز أبوظبي للمحاسبة، قمنا بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ غير المقصود، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنةً بالأخطاء المادية الناتجة عن الخطأ غير المقصود نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلقة بأعمال التدقيق وذلك بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ودرجة معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعية من قبل الإدارة.
- التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ المشروع المستمر وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوك جوهريّة حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ المشروع المستمر. في حال خلصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. نعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ المشروع المستمر.
- تقييم عرض البيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بشأن المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. كما نتحمل مسؤولية توجيه أعمال التدقيق للمجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. نحن مسؤولون وحدنا عن رأينا التدقيقي.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية لأعمال التدقيق بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال تدقيقنا.

نُقدم أيضاً إقراراً لمسؤولي الحوكمة نؤكد بموجبه التزامنا بقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونطلعهم على كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بصورة معقولة أنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما كان مناسباً، الإجراءات التي تم اتخاذها للقضاء على التهديدات أو الإجراءات الوقائية المطبقة.

في ضوء الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نحدد الأمور الأكثر أهمية أثناء تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبذلك تُعتبر هذه الأمور هي أمور التدقيق الرئيسية. نقوم باستعراض هذه الأمور في تقرير مدققي الحسابات ما لم يكن الإفصاح عن تلك الأمور للعامة محظوراً بموجب القوانين أو التشريعات أو عندما نرى، في حالات نادرة للغاية، أنه يجب عدم الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا إذا كان من المتوقع أن تكون التداعيات السلبية للقيام بذلك أكثر من المنافع التي تعود على المصلحة العامة نتيجة هذا الإفصاح.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما يقتضي المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021، فإننا نُنوه إلى ما يلي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022:

- (1) لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
- (2) تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة، من كافة النواحي المادية، بما يتوافق مع الأحكام ذات الصلة من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021؛
- (3) قامت المجموعة بالاحتفاظ بسجلات محاسبية منتظمة؛
- (4) تتفق المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة مع ما جاء في السجلات المحاسبية للمجموعة؛
- (5) كما هو مبين في الإيضاح 19 حول البيانات المالية الموحدة، قامت المجموعة بشراء أسهم خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022؛
- (6) يبين الإيضاح رقم 21 حول البيانات المالية الموحدة المعاملات المادية مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي تم بموجبها تنفيذ هذه المعاملات؛
- (7) بناءً على المعلومات التي أتاحت لنا، لم يسترعب انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن المجموعة قد خالفت، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022، أي من الأحكام ذات الصلة من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 32 لسنة 2021، أو أن الشركة قد خالفت نظامها الأساسي، على وجه قد يكون له تأثير مادي على أنشطتها أو مركزها المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2022؛ و
- (8) يبين الإيضاح 8 حول البيانات المالية الموحدة المساهمات المجتمعية المقدمة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

بالإضافة إلى ذلك، كما يقتضي قرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم (88) لسنة 2021 في شأن معايير تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة، فإننا ننوه إلى أنه بناءً على الإجراءات التي تم تنفيذها والمعلومات المقدمة إلينا من قبل الإدارة ومسؤولي الحوكمة، لم يسترعب انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن الشركة لم تمتثل، من كافة النواحي المادية، لأي من أحكام القوانين واللوائح والتعاميم ذات الصلة بأنشطتها على نحو من شأنه أن يؤثر بشكل مادي على بياناتها المالية الموحدة كما في 31 ديسمبر 2022:

- (1) القانون رقم (1) لسنة 2017 (وتعديلاته) بشأن النظام المالي لحكومة أبوظبي والتوجيهات الصادرة عن دائرة المالية بشأن إعداد وتنفيذ الميزانية السنوية للجهات الخاضعة لرقابة جهاز أبوظبي للمحاسبة؛
- (2) النظام الأساسي/ عقد التأسيس أو المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 32 لسنة 2021 والذي من شأنه أن يؤثر بشكل مادي على أنشطتها أو مركزها المالي كما في 31 ديسمبر 2022؛ و
- (3) الأحكام ذات الصلة من القوانين والقرارات والتعاميم التي تؤثر على البيانات المالية الموحدة للشركة.

كس بي إم جي لوار جلف ليمتد

افتتاح سينج جاليف

رقم التسجيل: 5413
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
التاريخ: 27 فبراير 2023